



نبذة تاريخية :

- منذ تأسيسه في ١ يناير ١٩٨٦ م ظل حزب المؤتمر السوداني يطرح ويناضل من أجل بناء الدولة الديمقراطية الحديثة التي بإنجازها يلج الوطن إلى الاستقلال الحقيقي ، وتتحقق الوحدة الطوعية بدلاً عن الوحدة المفروضة على شعوبه المختلفة الأعراق والديانات والثقافات وإنتقال الوطن من رahunه الذي يعج بمأسى الجهل والمرض والتخلف والحروب الأهلية والكوارث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنتقال به إلى طور الدولة الحديثة القادرة على إدارة التعدد والتنوع العرقي والثقافي والديني والمساواة بين مواطنيها في الحقوق والواجبات.
 - حين تداعى المؤتمرون في يناير ١٩٨٦ م إلى قصر الشباب والأطفال بأمدردمان لتأسيس حزبهم الوليد ، كانوا يحملون معهم أماني وتطلعات قطاعات عريضة من أبناء الشعب السوداني في إيجاد منظور جديد لحل أزمة الدولة السودانية بعيداً عن الرؤى الأحادية التي لم توثق البلاد إلا بالخراب.
 - وُلِدَ ”المؤتمر“ رمزاً للمشروع المفتوح وطريقاً للبحث عن الحقيقة التي لا تخضع إلا لمعايير العلم ، أصابته سهام الديكتاتوريات المدنية والعسكرية مع من أصابت من جماهير الشعب السوداني ، حيث قاومها بشتى السبل فضيقت عليه الخناق وأعامت نغمه الطبيعي.
 - لم تكن معركتنا مع نظام الإنقاذ حول ”سرقة الإسم“ هي الأهم فقد سرق البلاد بأسرها ، قوتها وأمنها وأحلام شبابها وأطفالها وكانت معركة الحرية والديموقراطية مقدمة على ما سواها.
 - بإنعقاد المؤتمر العام الثالث في فبراير ٢٠٠٥ م إستقر رأي عضوية الحزب على ضرورة تغيير الإسم لما لحق به من الأذى، وأقر المؤتمر العام تغيير الإسم إلى ”المؤتمر السوداني“ بدلاً عن (الوطني) كوعاء للحوار بين مختلف أبناء الشعب السوداني دون تمييز على أساس العرق أو الدين أو الجنس ، كما تمديد للحظة التكوين الأولى التي جمعت بين تيارات الوطنيين الأحرار وتيارات الحركة المستقلة بالجامعات في مشروع نحسب أنه يضيء لوطننا شمعاً في آخر النفق المظلم الذي نعيشه الآن.
- فيما يلي نطرح في اختصار الرؤى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للحزب ،

المجتمع والقانون . مع ادراج مبادئ القانون واللغات واللهجات المحلية كمواد اضافية في مرحلة الأساس .
-الاهتمام بالتعليم الفني والتقني ورفع نسبته لتغطية المتطلبات الموضوعية للنهضة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد .

- اعادة دراسة وتحليل وكتابة تاريخ السودان القديم والحديث بمنظور وطني محايد .
- المرأة السودانية قدمت الكثير وفي ظروف قاسية ونرى أن المدخل الصحيح لمعالجة قضاياها لا يتحقق إلا بالنظر إليها كإنسان على قدر من الإستقلالية الفكرية والمادية ومنع كافة اشكال التمييز والعنف ضدها والإلتزام بالمواثيق الدولية الخاصة بهذا الشأن (سيداو) .
- الإيفاء بحقوق الطفل الواردة في المواثيق الدولية وسن قوانين حماية لأحداث ومتابعة تطبيقها .
- العمل على تهيئة بيئة ايجابية جاذبة للسودانيين العاملين بالخارج .
- العمل على انصاف المحالين للصالح العام والمعاشين وذلك بتعويضهم مادياً ومعنوياً مع توفير حد العيش الكريم لمختلف القطاعات والمهن .
- تدريب وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير فرص العمل كل حسب مقدراته .
- العمل على إستيعاب الخريجين وفق دراسة إستراتيجية لمعالجة الواقع المختل مع الأخذ في الإعتبار متطلبات التنمية.
- الاهتمام بالرياضة والعمل على تنشيط ممارسة كافة ضروبها
- التعااطي مع العولة الاقتصادية لكونها مشروعاً عالمي وحتمي إذ ينبغي على السودان أن يحتل حيزه المقدر في مشروع رفاهية الإنسان وتحقيق تطلعاته.

الرؤية الثقافية :

- يقر حزب المؤتمر السوداني بواقع التعدد العرقي والديني في السودان ويعمل الحزب على نشر ثقافة التعايش السلمي وقبول الآخر ومحاربة الاتجاهات الأحادية والإقصائية وتبني مفهوم القومية السودانية كبديل موضوعي عن الأطروحات العنصرية التي أقعدت بالدولة السودانية.
- يدعو الحزب إلى إيجاد مزاج سوداني معتدل يرفض كل مظاهر التطرف والتزمت وكل أساليب الكبت والانحلال ويدعو إلى سيادة نظام اجتماعي يقوم على الإعتدال واحترام الآخر والقانون والحق العام .
- يؤكد الحزب على ضرورة إتاحة حق التعبير المتوازن بين الأفراد والجماعات إذعانتاً بواقع التعدد الثقافي من خلال وسائل الإعلام العامة. مع ضرورة احترام الرأي الآخر .

يناير 2014

للإتصال والإستفسار : 0114569815 - 0917650541 - 0906466100

الرؤية السياسية :

- تبني نظام حكم مدني ديمقراطي تعددي راشد يحقق مبدأ الفصل بين السلطات.
- أن يكون الدستور "دستور مواطنة" يراعي التعدد والإختلاف ويلتزم بالحفاظ على الحقوق الأساسية للإنسان كما وردت في المواثيق العالمية.
- قيام نظام حكم لا مركزي مع ضرورة الإنحياز للهامش لإعادة التوازن المفقود و أن تمنح الأقاليم إستقلالية في إدارة شئونها ومواردها بما يتفق مع تلبية حاجات مواطنيها الإقتصادية والإجتماعية. (مع إعادة تقسيم الأقاليم بعد عمل دراسة وافية للسكان والموارد.) .
- سيادة حكم القانون وإستقلال القضاء و النائب العام وقومية الخدمة المدنية والقوات النظامية و أجهزة الإعلام و الصحافة كما يدعو إلى إستقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي وحرية العمل النقابي.
- إقرار مبدأ المحاسبة العادلة ادارياً و فضائياً و الإلتزام الصارم بمقرراتها .
- حل النزاعات المسلحة وإيقاف الحروب والإقتتال في دار فور وجنوب كردفان و النيل الأزرق وذلك بتحليل ومخاطبة جذور الأزمة تاريخياً ومحاسبة كل من تسبب وشارك فيها في محاكمات عادلة بما يضمن رد الحقوق والتعويضات (الفردية و الجماعية) وإعادة الإستقرار للتنازحين و اللاجئين في مشاريع الإعمار وإعادة التوطين .
- اعادة و تفعيل الدور الإيجابي و المحايد لإدارة الأهلية لضمان إستقرار و تماسك النسيج الإجتماعي
- وضع خطة إستراتيجية قومية تلتزم الدولة بتنفيذها على كافة المستويات لتحقيق النهضة الشاملة والرؤية الوطنية.
- ينهج المؤتمر نهجاً صارماً في الحفاظ على البيئة ويتبنى ما توصلت إليه الخبرة البشرية بمقرراتها العامية في "قمة الأرض ، إتفاقية كيوتو" والعمل على الإلتزام و التبشير بها.
- تبني سياسة خارجية تقوم على مبدأ الإستقلال والتعاون بين الشعوب كافة في إطار التعايش السلمي والمصالح المشتركة إقليمياً وعالمياً وتؤكد على خصوصية العلاقة مع دولة جنوب السودان وحرصنا الإكيد على اعادة الوحدة على أسس جديدة بعد تهمة المناخ الملائم.
- يتبنى الحزب خيار اسقاط النظام بالسوائل السلمية لعدم جدوى الحوار معه مستفيدين من التجارب السابقة ، كما نثق في قدرات شعبنا على أحداث التغيير المنشود وما هبة سبتمبر و قبلها إلا دليلاً على أن ارادة الشعب أقوى من سلاح السلطة وسوف تنحصر لا محالة .
- يدعو المؤتمر لتشكيل حكومة قومية إنتقالية تعد لقيام المؤتمر الدستوري والوصول لإنتخابات نزيهة تعبر عن ارادة الشعب كمخرج من الازمة الراهنة .

الرؤية الاقتصادية :

- ينهج الحزب نمط الإقتصاد التنموي الذي يهدف إلى ربط مقادير الكسب بمقادير العمل والجهد وإدخال التكنولوجيا الوسيطة في عمليات الإنتاج و محاربة الإقتصاد الطفيلي والاحتكار
 - يرى الحزب أن الريف هو المنتج الأساسي للثروة في السودان، لذلك لا بد من تطويره و توفير المعينات الأساسية له
 - (قطاعات الزراعة والرعي و التعدين) .
 - رفع مستوى المنتجات المحلية بما يستوفي شروط ومواصفات الاسواق العالمية وفتح اسواق جديدة و الدخول في شركات زكية تسهم بتوفير التكنولوجيا و تدريب الكوادر الفنية لمختلف مراحل الانتاج حتى مرحلة التسويق العالمي.
 - تطوير النظام المصرفي وتوفير الثقة والضمانات و تفعيل نظم التمويل طويل المدى للمشروعات الاستراتيجية .
 - تعديل بنود الإيرادات (الجمارك والضرائب وغيرها) و الشفافية في الموازنة العامة و اولويات بنود الصرف .
 - يؤكد المؤتمر بأن التنمية التي نتوخاها هي التنمية البشرية المستدامة وهي تعنى برفاهية الإنسان وكرامته واحترامه لذاته بنظر عن دينه أو عرقه أو مكانته الإجتماعية . وهدفها الأساسي هو الإنتقال الإبداعي بالمواطن لمرحلة الرفاه وتطوير المجتمع من رعي زراعي بسيط إلى مجتمع حديث بذهنية قادرة على المبادرة والتجديد .
- ## الرؤية الإجتماعية :
- إن المدخل لنهضة البلاد هو تحرير إنسانها من الفقر والجهل والمرض والخوف، وزرع و اشاعة القيم النبيلة وتحقيق العدالة الإجتماعية .عليه فإننا نرى:
 - الإهتمام بالصحة العامة مع التركيز على الصحة الإيجابية وصحة الطفل و الطب الوقائي وتوفير العلاج المنعوم و المجاني للمواطنين مع ضرورة الإهتمام بتحديث القطاع الصحي وتوفير شروط عمل مجزية للعاملين به . ويتبنى خطط إستراتيجية تجاه الأمراض المستوطنة و الخطيرة مثل السرطان و الإيدز و التهاب الكبد الوبائي .
 - النظر إلى التعليم وهو الأساس الفعلي لمشروع النهضة من خلال مستويين:
 - المستوى الكمي : بمجانبة التعليم و الإزاميته والعدالة في توزيع فرص التعليم السليم.
 - المستوى النوعي : بأن تعد البرامج و المقررات و السلم التعليمي على اساس علمي يتسق مع تحقيق الرؤية الإستراتيجية للدولة مع اضافة مقرر التربية الوطنية لكافة المستويات وأن يربى التلاميذ على إحترام